غازي الصوراني

8/ آذار / 2019

في مناسبة الثامن من آذار ..
يوم المرأة الفلسطينية

المحتويات

تمهيد: 3

صورة المرأة الفلسطينية في الواقع الراهن 4

العوامل الموضوعية والذاتية لأزمة المرأة 8

حول دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والمجتمعي 10

حول مشاركة المرأة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية 16

معطيات وإحصاءات ومؤشرات عامة حول المرأة الفلسطينية 19

أولاً : معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي والحقوقي 19

ثانيا: الواقع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية 24

ثالثا: الواقع التعليمي للمرأة 31

رابعاً : الواقع الصحي للمرأة الفلسطينية 33

خامساً : المرأة الفلسطينية والإعلام 33

تمهيد:

أخواتنا ورفيقاتنا العزيزات .. بمناسبة الثامن من آذار .. كل عام وأنتن بخير ومحبة..

ربّما البعض/ الجميع/ فصائل وأحزاب وجمعيات وفعاليات ومثقفين وشخصيات تبرق للمرأة في عيدها عبارات التأييد والتضامن والادانة والرفض لكل اشكال ومظاهر وممارسات العنف والتمييز .. وإننا نبرق لها/لهنّ، لكل الرفيقات، ولكل الأخوات، لكل النساء العاملات، وربّات البيوت ، وكل الكادحات ، والمناضلات ، وبائعات البسطات ، وأخريات، من أرضعن منهن ومن ينتظرن حمل البطن والرضاعة وحمل الهموم والأوجاع والآثام والاتهام أنهن ناقصات عقلٍ ودين..!! لهنّ كلهن في هذه المناسبة ... نقول : أصالةً عن أنفسنا والمجتمع وظلامية الأفكار .. ونيابةً عن كل/بعض مُدَّعي التقدمية وفي ممارسته بعضٌ من رواسب الشرق وعاداته وتقاليده ومفرداته وذكوريته ... نتقدم إليكن باجمل التهاني في هذه المناسبة .. مؤكدين على التزامنا جميعاً رفيقات ورفاق بمواصلة النضال من أجل الارتقاء بدور ومكانة المرأة في المرحلة الحالية والمستقبل على طريق تحقيق المساواة الكاملة بينها وبين الرجل، بما يعني العمل الدؤوب من أجل تغيير العادات/التقاليد / النظم / الأفكار والأعراف البالية والقوانين وكل الموروثات المتخلفه التي ترفض التعاطي مع المرأة كانسان والتطبيق العملي عبر الاقتناع والممارسة بمساواتها الكاملة .

ومن أجل ذلك ، فإنني أرى أن كل حديث عن التحرر والديمقراطية والمساواة وحق العمل والعلاقات المدنية والحرية والمقاومة والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال من اجل إزالة ورفض كل أشكال العنف والاضطهاد والتمييز ضد المرأة جنبا الى جنب مع الممارسة المعنوية والقانونية والفعلية التي تؤكد على تحريرها من كل القيود الموروثة ومن كافة أشكال وأدوات ومظاهر الاستبداد الأسري والذكوري والاستغلال الاقتصادي والمجتمعي الذي تعانيه المرأة الفلسطينية، هو حديثٌ زائف لا قيمة له ولا تأثير.

صورة المرأة الفلسطينية في الواقع الراهن

إن المقصود بالصورة هنا، هو طبيعة التركيبة الذهنية للمرأة، بما تحتويه من عناصر ومكونات موضوعية وذاتية ، خضعت وتخضع لسياقات اجتماعية وتاريخية معينة. إذ أن هذه التركيبة هي الآلية المستقلة أو الفاعلة بمقتضى عوامل متراكمة تاريخية ومعاصرة ، بواسطة جملة من الأدوات التواصلية كاللغة والدين والقانون والثقافة بمختلف مكوّناتها... ولكن هذه الأدوات لا تؤدّي وظائفها بمعزل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يشكل أساس البناء الاجتماعي لهذه التركيبة / الصورة التي لم تتطور مكوناتها بشكل جوهري أو متمايز عما كان عليه الحال في فلسطين قبل 50 عاماً ، فمازالت المرأة عندنا تأتمر بأوامر الرجل وتدخل عنوة وغصبا بيت الطاعة والخضوع، وتساهم بالتالي –وفق ما أسميه عفوية الرضوخ– في إعادة إنتاج مكانتها الدونية في المجتمع.

وفيما بعد هزيمة حزيران 1967، قام الاحتلال بالمحافظة على مجمل العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحطّ من قيمة المرأة وتمنع تحرّرها، لكن قوة انتشار وتأثير حركات المقاومة الفلسطينية ، ساهمت بصورة ملموسة في كسر الطبيعة المحافظة ، الرجعية للعديد من النساء، اللواتي التحقن في صفوف المقاومة عموماً، وفي فصائل وأحزاب اليسار خصوصاً، وكان للانتفاضة الأولى 1987 دوراً هاماً في تطوير دور المرأة السياسي والاجتماعي، حيث أتاحت مساحة واسعة لها في المشاركة في النضال ضد الاحتلال حتى عام 1994، حيث بدأ مسار الانتفاضة في التراجع لحساب عملية التفاوض وصولاً إلى أوسلو 1993، ثم قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، التي أسهمت بدورها في بعض الجوانب التطورية الخاصة بالمرأة عبر عدد من الأنظمة والقوانين ، ولكن بالرغم من ذلك، بقيت أسباب العنف المسلط على النساء قائمة بسبب بقاء البنى الاقتصادية الاجتماعية والعائلية التقليدية التي قامت السلطة بتغذيتها –خاصة في قطاع غزة في ظل الانقسام– لحساب ذهنية التخلف التي عززت بقاء جذور العنف على حالها، سواء في ظل العلاقات الرأسمالية التابعة والمشوهة في قطاع غزة من ناحية أو في إطار نفس العلاقات الرأسمالية المشوهة في مدن الضفة، إلى جانب الاقتصاد الفلاحي في قرى الضفة الذي تحكمه علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية ، حيث يبرز في الحالتين تفاوتا اجتماعياً واضحاً في أسلوب أو منهجية العلاقة مع المرأة أو ما يعرف بالريف والمدينة ، كلاهما محكومان – بأشكال مختلفة – بعلاقات ذكورية قائمة على استغلال واضطهاد المرأة من منظور متخلف ينطلق بداية من دونيتها والحط من قيمتها ويحول دون تحررها الذاتي والاجتماعي من جهة، وعلى الرغم من أن المرأة الفلسطينية أسهمت عبر مشاركتها في مسيرة النضال الفلسطيني من 1967 حتى اللحظة بدور طليعي وطني وثوري متميز حيث دخل الجسون حوالي (15) ألف امراة .

وفي هذا السياق ، أشير إلى أن كل ما يذكر حول المرأة في الأطر القانونية والمؤسساتية، لا يعدو أن يكون سوى اطاراً نظريا تستخدمه السلطة من أجل التعتيم الديماغوجي، وحجب الواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة.

علماً بأن هذا التشريع جاء تلبية لمطالب القوى الديمقراطية اليسارية والحركات النسائية التي تناضل من أجل حرية المرأة وتحريرها من قيود الاستغلال والاستبداد وضرورة مساواتها مع الرجل.

ولكن هذه الأنظمة والقوانين ينقصها التطبيق في مستوى الممارسة اليومية. إذ أن أغلبية الشكاوى يقع حسمها في مراكز الشرطة دون المرور بالمحكمة، أو تتنازل المرأة عن حقها في الدفاع عن نفسها وردّ الاعتبار لذاتها المسلوبة وذلك تحت ضغط العلاقات الإجتماعية القرابية وأيضا تحت ضغط التقاليد الاجتماعية باسم "التسامح ". ممّا يضيع حقّها عبر التسامح السلبي، كما أن العديد من مشاكل العنف تقع تسويتها في حدود "البيت" أو العائلة أو بعض الهيئات الدينية والعلاقات العشائرية... الشيء الذي يؤكّد ما قاله لينين من أن "المساواة في القانون لا تعني المساواة في الحياة".

إن طرحنا لهذه الخصوصية المرتبطة بقضية المرأة في بلادنا ، يستهدف التصدي لهذه النظرة الموروثة المستقرة حتى الآن في الذاكرة الجمعية لمجتمعنا ، كامتداد لاستقرارها في العلاقات الاجتماعية و العادات و التقاليد و الأعراف والثقافات التراثية[1] الموروثة المشوهة، التي تتجدد يومياً عبر وسائل الاعلام والمنابر والندوات الدينية والفضائيات، في سياق عملية إعادة إنتاج التخلف ، ودورها في تكريس ومفاقمة الأزمة الراهنة في بلادنا ، بما يجعل من التصدي لكل هذه العوامل الموروثة السالبة قضية ترتبط أولاً و أخيراً بالتصدي لكل مظاهر وأدوات التبعية والتخلف والقهر، بكل أبعادها السياسية والمعرفية والاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي فإن أي حديث عن خصوصية المرأة ، أو قضاياها بمعزل عن هذه المظاهر، لا يرتقي في أحسن الأحوال إلا إلى شكل من أشكال الترميم السطحي أو الشكلي لبنيان مهترئ ، فالعمل الإصلاحي لا يحل القضايا الأساسية المتعلقة بحرية المرأة ، و لا يحقق لها المساواة في الحقوق المدنية و الاجتماعية ، بالضبط كما هو العمل الخيري أو الإغاثي – السائد اليوم في قطاع غزة بصورة خاصة – يظل عملاً هامشياً، غير أساسي ، لن يقضي على الفقر و الحاجة، كما لن يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي أو في تعزيز الصمود و المقاومة، بقدر ما يسهم في خلق القيم السالبة ، وتكريس الاعتماد على الآخر، بغض النظر عن أهدافه ودوافعه ، التي نادراً ما تكون متطابقة أو متقاطعة مع أهداف شعبنا، الوطنية ، التحررية والديمقراطية، الأمر الذي يفرض علينا، في سياق الحديث عن تحرر المرأة ومستقبلها في بلادنا ، مواجهة أزمة مجتمعنا الفلسطيني، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتراثية –كجزء من المجتمع العربي–، وتفكيك وإزالة

[1] على الرغم من أن تراثنا الثقافي والديني السلفي ، لا يخلو من بعض السلوكيات والمواقف الايجابية بالنسبة للتعامل مع المرأة ، إلا أن طبيعة التناقضات في الدولة الإسلامية بعد خلافة عمر بن الخطاب أدت إلى تجاهل وطمس النظرة الايجابية في التعامل مع المرأة ، وفي كل الأحوال فإن تلك المحطات أو الإشارات التي دافعت عن المرأة في التراث الإسلامي لم تكن سوى موقفاً أخلاقياً خجولاً ارتبط بعدد محدود ومتميز من النساء المقربات من الخليفة بحكم القرابة أو النسب أو المقربات من آل البيت وبالتالي لم يكن ذلك الموقف أصيلاً أو مبدئياً ينطبق على عامة النساء، أما في عصرنا الراهن فقد ازداد قهر المرأة بشاعة وعمقاً عبر الاستخدام المتخلف للثقافة السلفية ودعاتها المنتشرين اليوم في بلادنا من أجل إعادة "بناء" مجتمع إسلامي ذكوري يرفض التعاطي مع المرأة أو الإعتراف بأي دور لها .

العوامل التي تؤدي إلى تكريسها ، انطلاقاً من أن الخصم الأول للمرأة، هو المجتمع بأغلاله وقيوده وتخلفه وليس الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً ، فالتحرر الحقيقي للمرأة هو التحرر من الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي، بمساواتها بالرجل في نظام ديمقراطي حديث، وهذا التحرر للمرأة، يفترض البحث عن وسائل جديدة تضمن تطوير دورها وإسهامها الفعال ، المساوي لإسهام الرجل ، في مسار النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي، وهذا يعني أن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، ونقصد بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، ودور القوى التقدمية في مجابهة التخلف والارتقاء بقضايا المرأة الفلسطينية، فالمجتمع الفلسطيني – كما هو حال المجتمع العربي- مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة ، الرثة ، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي ، ونظام القهر والاستغلال الطبقي الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت أو المدرسة مع أخوانها من الذكور ، أو في العلاقة مع زوجها ، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو المتميز ، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان ، والأمر كذلك مع والدها أو ابنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو أم فلان، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية ، أو مجتمعية ، ناهيكم عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم.

إن هذه الممارسات جعلت المرأة – في بلادنا – شخصية مستلبة ، محكومة بشخصية الرجل ، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه ، بما أدى – تاريخياً وراهناً – إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء ، للقدرة على التعبير عن ذواتهن أو إراداتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل نظام طبقي تابع، لا يلغي إرادة المرأة ودورها فحسب، بل يلغي أيضاً إرادة الرجل ويجعل منه عبداً لذلك النظام ، الأمر الذي يشجعه أو يسوغ له استعباد المرأة كنتيجة طبيعية لظروف القهر والفقر والتخلف من ناحية، وكنتيجة أيضاً لفقدان المرأة قدرتها أو فرصتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي من ناحية ثانية.

وفي كل الأحوال، فإن مظاهر الفقر والبطالة التي تنتشر بصورة متزايدة في بلادنا ، تدفع إلى تزايد حدة تدهور أوضاع المرأة بحيث تصبح وعاءاً يُفَرِّغ فيه الرجل كل أشكال الاضطهاد والظلم الطبقي الذي يتعرض له، بحيث يمكن القول بحق، أن المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال استغلال والظلم والاضطهاد المجتمعي والطبقي والعائلي ، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين ، خاصة مع تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار ، والانتشار غير المسبوق للتيارات الدينية أو ظاهرة الإسلام السياسي، التي لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع عبر الأنظمة الحاكمة، التي وفرت –عبر استبدادها وإفقار شعوبها– كافة الفرص والظروف الملائمة لانتشار التيارات الأصولية الرجعية، التي "ارتفعت راياتها" وعلت أصوات شخوصها في الأوضاع العربية المأزومة والمهزومة الراهنة، حيث انتشرت الفضائيات الناطقة باسمها، علماً بأن

أحداً لم يسمع منهم موقفاً يدعو إلى مقاومة الاحتلال الصهيوني بعد حزيران 1967 حتى عام 1987، أو الدعوة لمقاومة الهجمة الإمبريالية الأمريكية على العراق أو إدانة مواقف دول الخليج والسعودية، وسياساتها الخاضعة للشروط الأمريكية ، واكتفوا برفع أصواتهم بالدعوة إلى إعادة إنتاج الأصوليات القديمة الشكلانية، المرتبطة بالاستبداد والقهر ورفض مفاهيم العقل والعلم والتنوير والوطنية والقومية لحساب ما يسمى بـ "الأمة الإسلامية" أو " الخلافة العثمانية " البائدة، إلى جانب ممارسة أشكال الإرهاب –المباشر وغير المباشر– ضد أي مظهر حضاري ينسجم مع حرية المرأة أو يعزز دورها الطليعي في المجتمع ، والتركيز على ارتداءها النقاب والحجاب ، والدعوة إلى إطلاق اللحى ولبس الجلباب القصير للرجال ، واستيراد ملابس الجلاليب والسبح والمسواك والتحف "الدينية"، وآلاف الكتب التي تتحدث عن "تفسير الأحلام" و " عذاب القبور" وغير ذلك من العناوين التي تطال معظم الجوانب – الحياتية من وجهة نظر غيبية لا علاقة للدين بها.... إلخ ، إلى أخر هذه المظاهر الشكلية .

العوامل الموضوعية والذاتية لأزمة المرأة

إن وضوح العوامل والأسباب الموضوعية (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) لأزمة المرأة في بلادنا، لا يلغي خصوصية وضعها، أو العوامل الذاتية المتراكمة في إطار الجهل والتخلف والفقر ، والجذور التاريخية الموروثة، التي جعلت من النساء عموماً ، وفي الأوساط الشعبية الفقيرة خصوصاً ، في حالة من الخضوع الذاتي للرجل، بصورة عفوية، تتطابق مع خضوعها للعادات والتقاليد والأعراف الموروثة في النظام الأبوي باعتبارها " قدر" لا يجوز رفضه أو الاعتراض عليه، بل على العكس تدافع عنه وتؤكد عليه وتتبنى مفاهيمه وقيمه .

فعلى الرغم من أن المراة العربية والفلسطينية ، – تمثل عددياً نصف المجتمع بشكل عام، إلا أنها ما تزال تعيش وفق منطق السيطرة والقمع الذكوري، الأمر الذي أدى – ويؤدي – إلى إنتاج العديد من المشكلات الاجتماعية المتنوعة، التي لا يمكن تجاوزها إلا من خلال تحقيق التحرر الذاتي للمرأة الذي يشمل التحرر الاقتصادي والسياسي.. إلخ.

فالتحرر الحقيقي للمرأة إذن ، الذي يوفر الضمانات الفعلية ، القانونية والمجتمعية للمرأة في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة الفلسطينية و قضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية بالالتحام العضوي بالحامل القومي العربي من حولنا ، و هي قضية يتحمل مسؤوليتها الأحزاب والفصائل اليسارية عموماً ، والطليعة الديمقراطية المثقفة –داخل تلك الأحزاب– من الرجال والنساء على حد سواء خصوصاً، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة ، بكل مظاهر التخلف و التبعية و الجهل و الاستبداد و القهر ، إلى جانب الفقر و سوء توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية ، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعال بين السياسة و الاقتصاد ، أو بين التحرر الوطني و القومي من جهة ، و التحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى.

إذن وفي سياق حديثنا عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من نساء الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا ، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، خاصة وأن طبيعة التطور المشوه في مجتمعنا ، وتعدد أنماطه ، وتباينها في القرية عن المدينة عن المخيم عن المناطق الفقيرة من حيث العلاقة والموقف من المرأة ، رغم شكلية هذه التباينات، التي تتوافق في النهاية أو الجوهر، مع طبيعة البنية الذكورية للمجتمع، التي لا تقبل الاختلاف أو التعدد في الرأي أو النقاش الحر المفتوح إلا في حالات استثنائية ، والمفارقة ان العدد الأكبر من جماهير

النساء في بلادنا –يقبلن بهذه الذكورية في ظل استمرار غياب شعور المرأة بذاتها بصورة واضحة ، بل وتتحمل –بصورة طوعية أحيانا لاعتبارات دينية أو تراثية– النصيب الأكبر من هذا التفرد والاستبداد الذكوري .

ولكي لا نساق إلى التحليل غير العلمي ، الذي يكتفي بظواهر الأشياء كحقائق فعلية للواقع بعيدا عن جوهره ، نعيد التأكيد على أن الخصم الأول للمرأة هو المجتمع التقليدي المتخلف، حيث يبرز في كثير من الحالات أو أشكال التعامل كخصم في ظرف محدد– فالمجتمع، كسبب أولي و رئيسي ، هو الذي يميز بين الطفل الذكر منذ صغره عن أخته، التي تتعلم أو تتشرب الرضوخ لأخيها، و للجنس المذكر عموماً منذ نعومة أظفارها ، إذن فالرجل كجنس ليس مسؤولاً عن اضطهاد المرأة ، بدليل أنه يتعرض للإستغلال و الإضطهاد أيضاً و هذا بدوره يدفعه إلى اضطهاد المرأة في ظروف القهر و الفقر و التخلف المشترك لكل منهما ، و هو اضطهاد مرفوض بالطبع بغض النظر عن دوافعه و أسبابه .

حول دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والمجتمعي

من المعروف لكل متابع أو باحث أو مؤرخ لتاريخ نضال شعبنا الفلسطيني و ثورته ضد الاستعمار البريطاني و الحركة الصهيونية ، أن المقاومة الفعلية ، بالتحضير و الإعداد أو المواجهة و الاستشهاد، استندت في سياق تطورها من الفكرة إلى التنظيم إلى الحركة الثورية، على الجماهير الشعبية الفقيرة و الفلاحين بصورة خاصة ، دون أي دور ملموس للنخب الشبه إقطاعية أو كبار الملاك (الأفندية) الذين كانوا واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية لحماية مصالحها الطبقية و علاقاتها مع القوى العربية الرجعية و غيرها ، و لم يكن غريباً أن جماهيرنا الشعبية المناضلة رفعت شعارها المعروف المعبر عن حقيقة الصراع آنذاك ، "يسقط الاستعمار و الصهيونية و الأفندية" .

وفي خضم هذا الصراع الوطني قامت المرأة الفلسطينية الفقيرة بالمشاركة مع الرجل ، زوجاً كان أو أباً أو أخاً، فباعت ما تمتلكه من مصاغ لتأمين البندقية ، و قامت بدورها في تأمين المعدات و السلاح و الغذاء و المعلومات ، "و بعضهن خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت و منهن من لبست الزي العسكري ، و تدربت على المقاومة المسلحة ، مثل فاطمة غزال ، التي استشهدت في معركة عزون قبل عام 1948، و مناضلة أخرى أطلقت النار على كابتن بريطاني في مركز جنين و أردته قتيلاً ، و ريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع لعشر سنوات ، إلى جانب "أخوات القسام" في حيفا القديمة اللواتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن"[2].

و في الجانب الآخر من الصورة، نجد أن "نساء النخبة نجحن في تأسيس منظمات نسوية كانت مقتصرة بالأساس على تلك الشريحة من النساء ، من العائلات "العليا" أو "العريقة" شبه الاقطاعية والبورجوازية، المدنية والمتعلمة ، كما أن الأنشطة التي قامت بها نساء النخبة في ذلك الوقت كانت مستمدة بدرجة كبيرة من رؤيتهن لواقعهن الطبقي ، ومحدودة بحدود هذا الوعي ، وعندما نرى كيف انعكس فعل المقاومة (من قبل النسوة الفقيرات) على نساء النخبة ، سنجد أن الفجوة كانت كبيرة ، إذ كانت النخبة ترى دورها بالأساس (دورا فوقيا متعاليا) يقوم على النظرة "الخيرية" ، نظرة الأعلى للأدنى ، الغني للفقير ، ولم تساعد هذه النخبة (من زوجات وبنات كبار الملاك آنذاك) في تشكيل قيادة للنساء الريفيات أو تشكيل أي قاعدة لهن في الريف ، حيث لم تكن نساء الريف هدفا للتنظيم أو للمشاركة في أنشطة نساء النخبة ، الاستثناء الوحيد لذلك ، كان مشاركة الأخت ميمنة[3] ابنة المناضل عز الدين القسام في مؤتمر "نساء الشرق" – القاهرة،[4] عام 1938 ، الذي نظمته هدى شعراوي لمساندة قضية فلسطين ، حيث ألقت معظم المشاركات كلماتهن بالفرنسية

---

[2] إصلاح جاد – دراسة حول : الأطر و المنظمات النسوية غير الحكومية – الحركة النسوية الفلسطينية – مواطن – رام الله – 2000 ص70

[3] في شتاء عام 92 ، قمنا ضمن وفد من الشخصيات الوطنية على رأسه المناضل بهجت أبو غربية في الأردن بزيارة خاصة للأخت ميمنة عز الدين القسام ، بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لاستشهاد والدها ، حيث كانت تقيم في أحد المناطق الفقيرة في عمان في بيت غاية في التواضع ، وبسؤالنا إياها عما إذا كان قد زارها أحد من المنظمات النسائية أكدت أنها لا تعرف أحدا منهن .

[4] تشكل الوفد النسائي الفلسطيني من نساء من عائلة الحسيني و أخريات من عائلة النشاشيبي ، و المعروف أن تقاسم المناصب بين هاتين العائلتين و الصراع بينهما آنذاك قسم المجتمع الفلسطيني بأكمله .

والإنجليزية ، وعندما جاء دور ابنة القسام لتلقي كلمتها فقدت الوعي ولم تنطق بكلمة واحدة "[5] ، وهو مشهد معبر نتركه بلا تعليق ، دون أن ننسى أثر نكبة 48 التي فرضت على المرأة الفلسطينية أوضاعاً طارئة وقاسية بسبب ظروف اللجوء والتشرد والاغتراب ، بعد انهيار القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمجمل المجتمع الفلسطيني.

وليس من المبالغة في شيء القول بأن المرأة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة كان لها الدور الحاسم ، و بصورة عفوية ، في تأجيج المشاعر الوطنية و الحفاظ على الهوية و حق العودة ، إلى جانب تأجيج المشاعر الطبقية و الاجتماعية ، نظراً لشدة وعمق معاناتها، وتماسها اليومي المباشر مع كل مظاهر الحرمان والمرض والمعاناة اليومية، التي فرضت عليها تدبير ما لا يمكن تدبيره لأطفالها وأقاربها، في سياق المعاناة الأوسع على مساحة المخيم، التي تلف الجميع من أبنائه وبناته، في إطار من الرهبة والقسوة والخوف من الغد، والترقب والريبة، والحذر والاستنفار الدائم ، شكلت كلها مدخلا واسعا لاندفاع أبناء المخيم ومشاركتهم النوعية والكمية الهائلة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ما بعد النكبة الأولى (1948) إلى يومنا هذا.

لكن الاشكالية الكبرى بالنسبة للمرأة، وإمكانية مساهمتها في العمل العام ، تكمن في غياب الحركات و الجمعيات و المنظمات النسائية حتى عام 1964 حيث تم تشكيل "الاتحاد النسائي الفلسطيني" ثم "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965" ، لكن هذين الإطارين عجزا عن تأطير المرأة الفلسطينية أو الإسهام في توعيتها لقضاياها العامة والخاصة ، بسبب مظهرهما الشكلي والنخبوي ، واستخدامهما لأغراض سياسية فئوية، فعلى الرغم من عمق تأثير ذلك الدور العفوي للمرأة الفلسطينية ، في مخيمات الضفة و القطاع و الشتات ، و بالرغم مما تعرضت له من صنوف الاضطهاد ، لم يكن هناك أي دور ملموس للحركات أو المنظمات النسائية حتى عام 1964 حينما تأسس "الاتحاد النسائي الفلسطيني" الذي كان من أهم أهدافه "رفع مستوى المرأة اقتصادياً و اجتماعياً و صحياً و رعاية المرأة العاملة و رعاية الأمومة و الطفولة" .

وبعد إنشاء م.ت.ف تأسس "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية" عام 1965 ، و أهدافه "تعبئة المرأة الفلسطينية في جميع المجالات و النهوض بمستوى المرأة الاجتماعي و الاقتصادي و الصحي و الثقافي و القانوني ...الخ" إلى جانب بعض الجمعيات الخيرية في الضفة و القطاع ، إلا أنه طوال المرحلة من 1948 – 1967 ، لم تتبلور حركة نسائية ذات طابع وطني اجتماعي ، على الصعيد الجماهيري في أوساط النساء الفلسطينيات، و ظل نشاط الاتحادات و المنظمات و الجمعيات الخيرية النسوية ، قاصراً على أعداد محدودة من النساء، عبر اللقاءات و الاجتماعات النخبوية أو في إطار الأحزاب السياسية الوطنية و القومية و اليسارية آنذاك ، وبقي هذا الوضع على حاله حتى هزيمة حزيران 1967 ، و صعود نشاط و فاعلية حركة المقاومة الفلسطينية كعنوان وإطار رئيسي تغلّب على كل النشاطات المدنية و الاجتماعية الأخرى، مما أدى إلى تراجع نشاط الجمعيات و الاتحادات النسائية –على قلته و ضعفه– لحساب فصائل المقاومة الفلسطينية ،

[5] إصلاح جاد – مصدر سبق ذكره ص71 .

التي استوعبت معظم العناصر النسوية، العاملات في النشاط العام و اندماجهن في العمل السياسي عبر علاقتهن التنظيمية كما هو الحال في راهن حزبنا/ جبهتنا التي استطاعت تحشيد نسبة عالية من الرفيقات ضمن الأطر الحزبية والجماهيرية.

و في هذه المرحلة منذ عام 67-1993، شاركت المرأة الفلسطينية بصورة واضحة، رغم نسبيتها، في مسيرة النضال الفلسطيني، بكل أشكاله، في الكفاح المسلح، وعلى الصعيد الوطني الاجتماعي، و في العمل السري المنظم في الضفة و القطاع.

وفي هذا الجانب أشير باعتزاز إلى الدور النضالي الطليعي للرفيقات اللواتي قمن بتنفيذ الكثير من المهمات التي لم تتوقف عند الجانب النضالي أو التنظيمي السري أو الاعتصامات والمظاهرات والمهام الوطنية الأخرى، بل امتدت في تطويرها نحو الإسهام في تشكيل العديد من الأطر والمنظمات و الجمعيات النسوية، ذات الطابع الجماهيري الوطني العام في الأراضي المحتلة عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً حيث ساهمت المرأة الفلسطينية بدور ملحوظ في مسيرة العودة وفي العديد من الأنشطة المرتبطة بالأسرى والقضايا الوطنية السياسية والمجتمعية الأخرى، إلى جانب مساهمة المرأة الفلسطينية في المنظمات النسوية التي اتخذت في تشكيلها لوناً سياسياً أو حزبياً يعبر عن الانتماء لهذا الفصيل أو ذاك، ولكن العضوية في هذه المنظمات النسوية (السياسية و الخيرية الاجتماعية)، اقتصرت على أعداد محدودة من النساء ، فرغم نشاطاتها الوطنية الملموسة ، إلا أنها لم تأخذ بعداً جماهيرياً، ولم تتحول إلى حركات ذات طابع اجتماعي أفقي على صعيد المجتمع الفلسطيني أو القطاع النسائي في الضفة و القطاع والشتات.

على أي حال، ورغم تقديرنا لكل هذه النشاطات النسوية، وتعدد منظماتها الذي ساهم، بصورة غير مباشرة أو مرسومة، في خلق مناخ عام من الحوار و التعدد الديمقراطي، بالمعنى الاجتماعي والسياسي العام، في إطار النخب النسوية، إلا أن هذه المنظمات والجمعيات، التي ضمت في صفوفها أعداداً كبيرةً نسبيا لم تكن هذه العضوية تعبيرا عن شكل ومضمون الالتزام السياسي بالمعنى الحزبي المطلوب، بقدر ما كانت –وما زالت– تعبيرا عن طبيعة تكوين هذه الأطر النسوية التي لم تشترط موقفا سياسيا مسبقا ، كما أن انفتاحها أو غياب شروط الانضباط التنظيمي فيها، إلى جانب هامش الحرية المتاح في الحركة أو الممارسة أو الظهور ، كل ذلك وفر المناخ أو عوامل الجذب لمجموعات من النخبة النسائية في المشاركة في هذه الأطر ، مع إقرارنا بوجود قيادات نسائية من الكوادر المنظمة في الفصائل والأحزاب الوطنية عموماً وفي جبهتنا الشعبية خصوصاً، كانت لهن أسبقية المبادرة والقيادة والدور ، وفي هذا السياق ، لم يكن للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية دورا هاما أو ملموسا بصورة مميزة في الضفة أو القطاع في تلك المرحلة وما بعدها والى اليوم.

وعلى الرغم من هذه الأوضاع، فقد كان لنشاط المرأة الفلسطينية الفقيرة في مخيمات وقرى الضفة والقطاع، دورا بارزا وملموسا بصورة يومية في مقاومة الاحتلال عبر الانتفاضة ، فقد قدمت المرأة الفلسطينية نسبة 7% من شهداء الأعوام 1987-1997 و9% من جرحى الانتفاضة، وأكثر من 500 معتقلة فلسطينية في السجون

الإسرائيلية طوال مرحلة الاحتلال والانتفاضة[6] ،فيما قدمت المرأة حوالي 5.9% من شهداء انتفاضة الاقصى خلال الفترة 2000/9/29 – 2003/12/31 بمعدل13.8 لكل 100 الف نسمة، إضافة لحوالي 9.7% من الجرحى بمعدل 2 لكل 1000 نسمة [7]، ومنذ انتفاضة الاقصى تم اعتقال أكثر من 300 إمرأة، إضافة إلى 3 معتقلات رهن الاعتقال سابقا، ولا تزال 109 امرأة رهن الاعتقال ويشكلن 1.8% من إجمالي عدد المعتقلين الموثقين ومن هذه المعتقلات 40 معتقلة ما بين متزوجة وأماً، علاوة على معتقلتين أنجبتا في السجن [8]. وقد تميز هذا الدور بطابعه العفوي غير المنظم في جمعيات أو منظمات غير حكومية أو أطر نسوية أخرى، فقط كانت الدوافع الوطنية –عبر انتماء كل الجماهير الشعبية الصادق للقضية الوطنية مدخلا ووعاءً، عبر عن حالة التوحد الشعبي الداخلي والتفافه حول الشعار المركزي التوحيدي الناظم لكل الجماهير على قاعدة وحدة الأرض والشعب والمنظمة بكل فصائلها من أجل تقرير المصير وحق العودة والدولة .

تجدر الإشارة ، إلى أن دور المرأة في الانتفاضة الأولى، كان أكثر اتساعاً وشمولية في أهدافه الوطنية والديمقراطية والمطلبية من الانتفاضة الثانية ، خاصة وأن مطالب النساء في تلك المرحلة (1987–1992) كانت أوسع مما هي عليه الآن، في ضوء المناخ الديمقراطي آنذاك، الذي انقلب وتغير عبر دور حركة حماس التي نجحت في التأثير السلبي على الشعارات والقضايا الديمقراطية والمطلبية للمرأة الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع ملموس في هذه القضايا ، وقد زاد من قوة هذا التراجع أن حركة " حماس" استطاعت التأثير في قطاع واسع جداً من المرأة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة ، اللواتي تخلين عن كل طروحات وشعارات القوى الديمقراطية والعلمانية في م.ت.ف، لحساب شعارات حركة حماس ذات الطابع الديني والغيبي المرتبط بالتراث والعادات والتقاليد ، حيث نجحت حماس في هذا التوجه، مستغلة في ذلك الحالة الدينية والتراثية للمجتمع الفلسطيني المحافظ، إلى جانب ضعف وعي المرأة الفلسطينية وتقبلها لشعارات حماس وتوجهاتها الدينية بصورة طوعية وعفوية .

فمنذ قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 ، استمرت هذه الأوضاع على ما هي عليه ، بل تفاقمت بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وانتشار الفساد المالي والإداري ، الذي تطور بصور غير مسبوقة في المجتمع الفلسطيني ، وأدى إلى إنتاج العديد من المظاهر السلبية من حيث تزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، واستحواذ مجموعات في أجهزة السلطة على قسم هام من الثروة والدخل ، ارتفاع نسب الجريمة والفلتان الامني وانتشار نظام المحسوبيات وفق قواعد التعامل مع "أهل الثقة" على حساب مبدأ أهل الخبرة والكفاءة ، إلى جانب تزايد الهبوط السياسي في أداء السلطة الفلسطينية ، وعجزها عن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية ، بحيث بات المناخ السياسي والاجتماعي مهيئاً لاشتعال الصراع والتناقضات الداخلية مع حركة حماس ، وصولاً إلى تفاقم هذه التناقضات وتحولها إلى صراع دموي، تم حسمه لحساب حركة حماس في منتصف حزيران 2007

---

[6] **تقرير المرأة والرجل في فلسطين –المجد للصحافة– صوت النساء –العدد 76 – 1999/7/15 .**

[7] **التقرير السنوي لوزارة الصحة لعام 2003، مرجع سبق ذكره، ص108.**

[8] **تقرير التنمية البشرية لعام 2004، مرجع سبق ذكره، ص77.**

، التي استطاعت منذ ذلك التاريخ أن تفرض رؤيتها الدينية السياسية أو ما يعرف بمنطق ورؤية الإسلام السياسي على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، الذي عاش منذ ذلك التاريخ ، نوعاً من التراجع الملموس في كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية للمواطنين عموماً وللمرأة بشكل خاص .

كما أدى الصراع والانقسام بين حركتي فتح وحماس، وحكومتيها غير الشرعيتين في الضفة وغزة، إلى تزايد حالة التشرذم والتفكك السياسي والقيمي للحركة النسائية الفلسطينية، التي توزعت من حيث الولاء والتنظيم والمصلحة الشخصية، فيما بين حركة فتح والسلطة في رام الله ، وحركة حماس في غزة ، مع بقاء مجموعات قليلة من النسوة في إطار القوى اليسارية والوطنية الأخرى خاصة في حزبنا/ جبهتنا استطعن اثبات وجودهن السياسي والجماهيري بالمعنى الطليعي في إطار العمل التنظيمي والوطني والنسوي العام.

على أي حال ، و بالرغم من هذه الصورة ، و تعدد المعوقات ، فهناك المئات من النساء الطليعيات اللواتي ساهمن بدورهن في مسيرة الكفاح الوطني عموماً و في مسيرة النضال الاجتماعي – الحضاري من أجل تخليصها من كل الموروثات السالبة، و تحريرها و خلاصها من كافة المعوقات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية على وجه الخصوص.

كما أشير أيضاً ، إلى مبادئ الأمم المتحدة ومنظومة حقوق الإنسان ، التي شكلت أساسا مرجعياً ، أضفى مشروعية كاملة وشاملة على المطالب التي رفعتها الحركة النسائية، و شكلت المواثيق الدولية التي تعني بحقوق الإنسان، خصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إطاراً قانونياً لمساواة المرأة في الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وجاءت اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة كتتويج لسياق قانوني تشريعي منصف للمرأة، ويستجيب لمطالبها في المساواة، ورفض التمييز ضدها من أي نوع كان . إلا أن العلاقات الاجتماعية والسياسية المنقسمة السائدة في بلادنا حتى اللحظة، ما زالت تشكل قيداً على تحرر الإنسان، بسبب تعمق عوامل ومظاهر الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية ، التي فاقمت بدورها من مظاهر الانحطاط والتخلف الاجتماعي نتيجة تكريس التطور المشوه والتبعية وهيمنة الشرائح الاجتماعية البيروقراطية والطفيلية والكومبراورية على فريقي الصراع في الضفة وقطاع غزة، ما أدى إلى انتشار وتعمق مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الطبقي والبطالة والفقر التي انعكست بصورة سالبة على حياة المرأة في "مجتمعي" الضفة والقطاع.

علي أي حال، إن المرأة الفلسطينية التي شاركت في مسيرة الكفاح الوطني ، وَأجَّلت بصورة طوعيه أو إكراهية، نضالها من أجل حقها في المساواة مع الرجل في المرحلة السابقة ، من حقها على كافة القوى الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً أن نقف إلى جانبها بكل وعي و التزام ، دفاعاً عن كل حقوقها في المساواة و الحرية الشخصية و المدنية القانونية و غير ذلك من الحقوق ، عبر إنهاء حالة الاغتراب للمرأة داخل هذه القوى والأحزاب، وتعميق المفهوم والعلاقة الرفاقية القائمة على الاحترام العميق والحرص والتوازن الكامل والمساواة ، إذ ان تطبيق هذه الممارسة داخل الحزب يشكل مدخلا لتطوير العلاقة الإيجابية مع

المرأة عموماً والمرأة العاملة خصوصاً ، بما يجسد الموقف الجدلي الصحيح في الجمع بين النظرية والممارسة . وفي ضوء هذه الرؤية يصبح نضال المرأة من أجل حقوقها الشخصية و الاجتماعية و المدنية والسياسية أمر مشروع و ضروري ، خاصة في ظل انقسام السلطة وتفككها وعجزها عن القيام بتغيير أو تخفيف معاناة المرأة في معظم جوانبها الحياتية و القانونية ، بما يتطلب وضوح موقف كافة القوى السياسية في المطالبة بإلغاء كافة التشريعات و القوانين و الأنظمة القديمة ، مثل قانون حقوق العائلة لسنة 1954 المعمول به في قطاع غزة ، و قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة 1976 المعمول به في الضفة الغربية.

حول مشاركة المرأة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية

بداية، أشير إلى أن تراجع دور الحركة النسائية، كحركة ديمقراطية اجتماعية مطلبية في فلسطين، هو انعكاس مباشر عن تراجع دور م.ت.ف ومعظم فصائل الحركة الوطنية في تفعيل القضايا و المطالب الوطنية الديمقراطية للمرأة ، و إذا كان لهذا التراجع أسبابه الموضوعية و الذاتية، إلا أنه شَكَّل غطاء أو ذريعة لانتقال العديد من الكوادر النسائية، نحو العمل في المنظمات و المؤسسات الأجنبية غير الحكومية ، التي انتشرت في مرحلة ما بعد أوسلو بصورة كمية واسعة غير طبيعية ، لاستيعاب هذه الكوادر من النساء والرجال، بل و ساهمت في خلق المناخات و المغريات المادية، التي أدت إلى فك ارتباط هذه الكوادر بأحزابها، و تحويل معظم النشاطات النسائية، والمجتمعية الأخرى، وتمركزها في هذه المنظمات، بعيداً عن إطار العمل السياسي و دوره في العمل الجماهيري المنظم ، استجابة لإغراءات NGO'S[9] ، المتمثلة في الرواتب والامتيازات المالية والإدارية الأخرى فيما يتعلق بالأجور والنفقات العالية بذريعة التدريب والسفريات والوفود والمصروفات الباذخة المخصصة لما يسمى بـ "المؤتمرات والندوات" حول قضايا نخبوية، بعيدة تماماً، عن قضايا الناس وهمومهم الوطنية والطبقية، وفق مضامين وشعارات محددة سلفاً من الممول الغربي، في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وغيرها من الدول ، بهدف وحيد يندرج تحت ما يسمى بـ"السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل" تتفرع منه عناوين جانبية باسم "الحكم الصالح" أو "حقوق الإنسان" أو "الجندر" أو "التنمية المستدامة" ... إلخ هذه القضايا التي لا يمكن تحقيق أي منها طالما بقي الاحتلال الصهيوني جاثماً على أرضنا، رافضاً بقوة العدوان والبطش، أي خطوة تستجيب لقرارات الشرعية الدولية أو غيرها من القرارات.

وفي هذا الجانب، فإننا لا نجافي الحقيقة، عندما أؤكد على أن الأحزاب السياسية، ذات الهوية اليسارية، وخاصة جبهتنا الشعبية أتاحت أوضاعاً أفضل للنساء، من حيث المشاركة التنظيمية والسياسية والمجتمعية، وتبوء المواقع القيادية، والمساواة في الحقوق وهو موقف جبهاوي اعتمده حزبنا على قاعدة المساواة الكاملة بين المرأة والرجل، على الرغم من أن العديد من الفصائل والحركات السياسية (خاصة حركتي حماس والجهاد) وبعض الجمعيات والاتحادات ذات الطابع اليميني، بالغت في مراعاة التقاليد، وصمتت عن سلوك عضواتها "الحريص" على عدم تحدي قيم المجتمع، خوفاً على قاعدتها الشعبية، التي يمكن أن تهتز جراء طرح مسألة تحرر المرأة بشكل واسع، لكن تحليلنا هذا لا يلغي أو يتجاوز بعض الممارسات في بعض الفصائل اليسارية وبدرجات أقل في حزبنا ، لازالت تجسد أو تقترب من المواقف والرؤى والسلوكيات النقيضة لطروحات والمبادئ اليسارية، حيث نلاحظ أن بعض النسوة من الرفيقات أو غيرهن مازلن يلبسن الحجاب ويتمسكن ببعض العادات

---

[9] والمعروف أن كبار الموظفين في المنظمات غير الحكومية يتقاضون راتباً شهرياً يصل في المتوسط إلى ما يزيد عن (3000 – 5000دولار) ما يعني أن كل واحد منهم يحصل على دخل شهري يعادل ثمانية أضعاف دخل الأسرة الفقيرة، التي تعيش عند خط الفقر (500 دولار شهرياً) ويعادل أكثر من ستة وعشرون ضعفاً للأسرة التي تعيش تحت خط الفقر المدقع (300 دولار شهرياً). وهي رواتب لا تدفع كاستحقاق موضوعي لجهود مبذولة ومتميزة أو لكفاءات غير اعتيادية ، بل إن معظم هذه الرواتب تدفع بصورة مبرمجة من الجهات الممولة لتحقيق اغراضها السياسية في إطار السلام المزعوم مع دولة العدو الإسرائيلي ، تحت غطاء شعارات "حقوق إنسان " "تنمية مستدامة أو غير مستدامة" " جندر" "حكم صالح" وغير ذلك من الشعارات ... (فمن يدفع للزمار يحدد النغمة).

والتقاليد البالية، إلى جانب الضعف الشديد في وعيهن للقضايا الديمقراطية المجتمعية التي تنطلق من مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

وفي هذا السياق، يمكن القول أن التركيبة الذهنية لمجمل عضوات الأطر النسائية في فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية وبعض فصائل اليسار، هي تركيبة أقرب إلى ذهنية وسلوكيات المجتمع التقليدي بكل مظاهر تخلفه، وكذلك الأمر بالنسبة لعضوية المرأة في الجمعيات والاتحادات والمؤسسات المرتبطة بالمرأة، حيث نلاحظ ممارستهن للذهنية والسلوكيات التقليدية أو المحافظة، ما يؤكد على ذلك أن أكثر من 90% من النسوه المشاركات في كافة الاتحادات النسوية في إطار م.ت.ف يلبسن الحجاب ، ونسبة لا تقل عن 2% منقبات، ما يعني – وهذه إشكالية – أن القاعدة النسوية لهذه الاتحادات لا تختلف عن مثيلتها في حركات حماس والجهاد وفتح، بما يؤكد على ضعف أحزاب وفصائل م.ت.ف في تأهيل الكوادر والقيادات والقواعد النسائية المنتمية إليها أو المحسوبة عليها، إلى جانب استمرار اتساع الفجوة –الثقافية والفكرية والسلوكية – بين القيادات النسائية وبين قواعدها، وهذا كله لا يلغي الدور الطليعي الكفاحي والتضحوي المتميز للعديد من الكوادر النسائية في الحركة الوطنية الفلسطينية.

إن مصداقية الموقف الموضوعي إزاء المرأة ، من وجهة نظر حزبنا/جبهتنا ، وهي وجهة نظر تنطلق من الرؤية الماركسية ومنهجها ، يجب ألا ترتبط بالأزمة المجتمعية وقيمها الهابطة وتقاليدها الرجعية، بل يجب علينا أن تؤكد نظرياً، وعلى صعيد الممارسة، على رؤيتها التقدمية، التي تقوم على توسيع وتعزيز الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وأن تلتزم بتطبيق شروط العضوية فيها – كما نصت عليه مواثيق مؤتمراتنا – وخاصة أن نتخذ موقفاً علمياً تقدمياً من مسألة المرأة وأن يلتزم حزبنا بممارسة هذا الموقف عبر ثقافة داخلية تقوم على نبذ التعصب، وإعطاء دور أساسي للمرأة، مساوٍ لدور الرجل، وأن برنامجها نحو المجتمع، برنامج ديمقراطي تقدمي يقوم على دعم حقوق المرأة، خاصة المشاركة السياسية وأخذ مكانتها في كل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية وغير ذلك من القضايا الحياتية ، وذلك انطلاقاً من أن المرأة تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً لأنها تمثل نصف المجتمع، وأن ثقافة الديمقراطية ونبذ التعصب تصب في مصلحة المرأة وحقوقها وحرياتها، مثلما تصب باتجاه إنهاء الانقسام وتراجع الاتجاهات التعصبية ووحدة واستقرار المجتمع، لأن جذر المشكلة يعود –ضمن أسباب متنوعة– إلى ضعف مصداقية ووعي الأحزاب بمبادئها وأفكارها ، وضعف منهجيتها الديمقراطية وممارستها إلى جانب ضعف ثقافة المشاركة والحوار مع المرأة كند حقيقي للرجل .

في ضوء ما تقدم ، فإن من أهم أولويات حزبنا/جبهتنا ، في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي ، الوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى خنق صوت المرأة الفلسطينية وحقها في التعبير عن رأيها و مطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها، لأن قضية المرأة في رأينا تتجاوز التفاصيل العامة –رغم أهميتها– المرتبطة بمواضيع الزواج الإكراهي المبكر أو الموقف ضد تعدد الزوجات أو التوريث أو الشهادة في المحاكم ، فهي قضية وطنية ديمقراطية ترتبط بعملية التطور و النهوض، لنصف المجتمع ، و

بالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسة عبر العمل المنظم المشترك بين الرجل و المرأة معاً ، نحو تقدم مجتمعنا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث عبر الانعتاق من كل مظاهر التخلف و التبعية و الفقر و القهر و الاستبداد.

أخيراً ، تظل مهمة تحرر المرأة وانعتاقها ، مرتبطة بعملية تغيير البنية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات العربية ، كهدف رئيسي ، يوفر الفرص والعوامل الموضوعية والذاتية للمرأة في بلادنا، لكي تبدأ دورة جديدة في حياتها ، تقطع تماماً مع كل أشكال الظلم والقهر والاضطهاد الذي تعرضت له تاريخياً وما تزال تتعرض له، وهذا يعني ويتطلب في آن واحد ، إعادة تجديد البنية التنظيمية والفكرية والأخلاقية للأحزاب والحركات اليسارية الديمقراطية في بلادنا ، بما يمكنها من إلغاء كل أشكال تخلفها ومواقفها تجاه المرأة ودورها الموازي والمساوي تماماً لدور الرجل ، شرط أن تمتلك هذه الأحزاب رؤية استراتيجية تنطلق بداية من أن انتصار الطبقات الكادحة يشكل الخلاص الوحيد ليس للفقراء الذكور فحسب وإنما أيضاً للمرأة المقهورة ولكل المجتمع ككل، مدركين أيضاً أن الشرائح الكادحة والفقيرة عموماً ومن العمال والفلاحين خصوصاً لا يمكن أن تحقق تحررها التام ، إلا إذا تحققت الحرية التامة للمرأة ، والمساواة الاجتماعية لها ، ما سيضمن مشاركة المرأة بصورة فعالة إلا أبعد الحدود جنباً إلى جنب مع شريكها الرجل في النضال الثوري الديمقراطي من أجل تحقيق الأهداف الكبرى في التحرر والتقدم والاشتراكية والوحدة.

معطيات وإحصاءات ومؤشرات عامة حول المرأة الفلسطينية

على الرغم مما قدمته هذه الدراسة من تحليل للظروف والعوامل الموضوعية والذاتية لتطور دور المرأة الفلسطينية ، تاريخياً وراهناً ، انطلاقاً من أزمة المجتمع الفلسطيني بارتباطه الوثيق بأزمة المجتمع العربي ، إلا أن ذلك لا يلغي أبداً الدور التقدمي والديمقراطي للعديد من الكوادر النسائية في فلسطين والوطن العربي، في مجالات العمل والأنشطة السياسية الوطنية والمجتمعية المرتبطة بها، بحيث يمكن أن توفر هذه الانجازات ، فرصة أو ظرف موضوعي ، يمكن أن تتفاعل معه المرأة الفلسطينية على طريق تطورها ، رغم كافة عوامل الأزمة المجتمعية والسياسية ، التاريخية والراهنة، المرتبطة بالمواقف والممارسات العنصرية الصهيونية من ناحية، وبممارسات القوى اليمينية والرجعية المتخلفة من ناحية ثانية، مؤكدين اصرارنا –في الجبهة– على التمسك بالرؤية الوطنية الديمقراطية المستندة إلى جوهر الحداثة والتنوير والعقلانية والديمقراطية التي من شانها الإسهام في تطور المجتمع والمرأة في السياق الوطني التقدمي الديمقراطي.

نورد فيما يلي مجموعة من المعطيات والإحصاءات والمؤشرات، التي تحمل في معظمها طابعاً إيجابياً بالنسبة لتطور دور المرأة في بلادنا في : الواقع الاجتماعي والسياسي، الواقع الاقتصادي ، الواقع التعليمي ، الواقع الصحي ، الواقع الإعلامي.

أولاً : معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي والحقوقي:

1- بلغ عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية عام 2018 (5,192 مليون نسمة)، تتوزع بنسبة 61.1% في الضفة (3,170,293 نسمة) ونسبة 38.9% في قطاع غزة (2,022,428 نسمة) . وتبلغ نسبة الإناث 49.2% من إجمالي عدد السكان أي حوالي 2,554 مليون أنثى، أي بمعدل 103 ذكر لكل 100 أنثى.

2- بلغ عدد الأفراد ضمن القوة البشرية (15 فما فوق) منتصف 2018 حوالي 3,136 مليون نسمة، ويتوزعون بنسبة 50.4% للذكور أو ما يعادل (1,580,544 ذكراً) والإناث بنسبة 49.6% أو ما يعادل (1,555,456 أنثى)، أما نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً من مجموع الإناث فتبلغ 84.5% (1,314,360 أنثى غير نشيطة اقتصادياً) ، في حين أن النشيطات اقتصادياً لا يتجاوزن نسبة 15.5% ما يعادل (241,095) أنثى ضمن القوى العاملة ما بين عاملة أو عاطلة عن العمل.

3- **مشاركة متدنية للإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور خلال الربع الأول من العام 2017[10]**: أشارت نتائج مسح القوى العاملة إلى أن نسبة المشاركة في فلسطين بلغت 45.7% من إجمالي القوة البشرية (الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) (أي من بين كل 10 أفراد أعمارهم 15 سنة فأكثر هنالك 4 أفراد مشاركين في القوى العاملة). بواقع 45.8% في الضفة الغربية مقابل 45.5% في قطاع غزة. كما

[10] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – مسح القوى العاملة 2017 – نيسان/ابريل 2018 – ص27.

تعتبر نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الذكور، حيث تصل نسبة مشاركة الإناث إلى 19.2% بواقع 17.5% في الضفة الغربية و21.9% في قطاع غزة، مقابل 71.9% نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة، بواقع 73.9% في الضفة الغربية و68.9% في قطاع غزة.

4- تبلغ نسبة الأسر التي تدير شؤونها إمرأة (ربة أسرة) 10.0% في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 10.4% في الضفة الغربية و 9.4% في قطاع غزة[11]، وتؤكد مؤشرات الفقر أن الأسر التي ترأسها إناث تكون أكثر عرضة للفقر مقارنة مع الأسر التي يرأسها ذكور، علماً بأن حجم الأسرة التي ترأسها أنثى صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها أنثى عام 2017 في فلسطين 3.0 أفراد بمتوسط مقداره 5.8 فرداً للأسرة التي يترأسها ذكر.

5- بلغت نسبة الإناث من "مجمل أعضاء الاتحاد العام في عام 2011، فقط 7,2% من المجموع الكلي الذي يزيد عن 63054 "[12] ، مما يدلل على شدة ضعف دورها في البنية القيادية والقاعدية للحركة النقابية.

6- **القطاع الصحي[13]:** 17.0% من الأطباء البشريين المسجلين في نقابة الأطباء نساء، مقابل 83.0% رجال. وتزيد نسبة الطبيبات البشريات في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة؛ 20.8% و13.3% على التوالي خلال عام 2017، مع الاشارة إلى النقص في الاطباء والممرضين والاجهزة الطبية والاقسام الطبية المتخصصة (السرطان وأمراض الكلى و أجهزة غسيل الكلى و أمراض الكبد وغير ذلك ، مازال بحاجة ماسة إلى التطوير والتأسيس حسب تقارير الأوضاع الصحية لعام 2016).

حوالي ثلث أطباء الأسنان المسجلين في النقابة نساء مقارنة بـ 65.2% رجال. وتزيد نسبة طبيبات الأسنان في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة؛ 38.0% و30.5% على التوالي خلال عام 2017[14].

48.0% من المسجلين في نقابة التمريض نساء مقابل 52.0% رجال وتزيد نسبة الممرضات في الضفة عنها في قطاع غزة؛ 55.1% و47.8% على التوالي خلال عام 2017[15].

7- **المرأة الفلسطينية في الحياة العامة:** بلغت نسبة النساء العضوات 21.2% في الهيئات المحلية في الضفة الغربية مقابل 78.8% رجال خلال عام 2017 [16].

كما لم تزد نسبة السفيرات عن 5.8% مقارنة مع 94.2% للسفراء[17]، ونجد أن 30.9% من أعضاء مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية نساء مقابل 69.1% رجال[18]. من جهة أخرى فإن 29.3% من الصحفيين في فلسطين من النساء مقابل 70.7% رجال خلال عام 2017[19].

---

[11] **موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – بيان بعنوان: "الاحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين.. بمناسبة اليوم العالمي للسكان" – 2019/7/11.**

[12] **السلطة الوطنية، تصور لخطة التنمية 2011-2012 .**

[13] **الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – المرأة والرجل في فلسطين – ديسمبر 2018 – ص38**

[14] **المصدر السابق – ص39**

[15] **المصدر السابق – ص40**

[16] **المصدر السابق – ص64**

29.6% من الموظفين في القطاع العام نساء مقابل 20.0% رجال خلال عام 2017[20].

وبشكل عام تظل مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية ذات طابع هامشي، محدود، دون أي دور هام أو مميز من حيث التأثير، اقتصر على وظائف محددة، مثل سكرتيرة تنفيذية، أو إدارية أو طابعة، إلى جانب قطاع التعليم، وهو القطاع الأكثر أهمية حيث يعمل فيه 40% من النساء العاملات في الحكومة، وفي رياض الأطفال فإن نسبة مشاركة المرأة تصل إلى 99.9% .

وبالرغم من أهمية مشاركة المرأة وضرورة مساواتها مع الرجل، إلا أن هذه القضية ترتبط بمبدأ تكافؤ الفرص وقواعد الشهادات العلمية والخبرات المطلوبة، وهو مبدأ لم تعمل السلطة الفلسطينية على تطبيقه في عملية التعيين في الوظائف الحكومية، التي تمت على قاعدة التعامل مع "أهل الثقة" بعيداً عن أصحاب الكفاءة أو الخبرة، ولذلك فإن نسبة عالية من التعيينات في الوظائف المدنية بصورة خاصة، قد تزيد عن 50% تمت على قاعدة أهل الثقة من أبناء المسئولين المدنيين والعسكريين والعلاقات الشخصية والمحسوبيات عدا عن تعيين عدد كبير من طلاب وطالبات الجامعات –في الأزهر خصوصا– بدرجات وظيفية متفاوتة قبل تخرجهم.

8- بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية منتصف عام 2018 حوالي 6500 أسير وأسيرة فلسطينياً وعربياً، من بينهم 58 أسيرة في سجون الاحتلال حتى 28 شباط 2019 [21] .

9- يستحوذ قطاع الخدمات والفروع الأخرى على نسبة 66.4% من المرأة العاملة كما في عام 2017 (بواقع 60.3% في الضفة الغربية، 84.2% في قطاع غزة)، ثم قطاع الزراعة بنسبة 7.7% (بواقع 9.5% في الضفة الغربية و2.6% في قطاع غزة) ثم قطاع الصناعة بنسبة 10.7% وخاصة في فروع الملابس والمواد الغذائية والخياطة والجلود ... الخ (بواقع 13.2% في الضفة الغربية، 3.8% في قطاع غزة)، بما يدل على غياب دور المرأة في عملية التنمية بالمعنى الاقتصادي وخاصة في قطاع غزة[22].

وبالنسبة لظروف العمل فإن أكثر من 25% من المرأة العاملة وهي الشريحة الأكثر فقرا، مضطرة للعمل بسبب استشهاد المعيل أو إعاقته أو أسره، وعدم توفر معيل آخر، كما تشكل العازبات نسبة غير قليلة من المرأة العاملة .

10- وبالنظر إلى توزيع النساء حسب الحالة الزواجية والعمر كما في عام 2017 يتضح لنا أنماط الزواج لكل إمرأة، حيث أن نسبة 17.2 من الاناث في الفئة العمرية (15– 24)[23] ، حيث بلغ العمر الوسيط عند

---

[17] المصدر السابق – ص65

[18] المصدر السابق – ص64

[19] المصدر السابق – ص73

[20] المصدر السابق – ص57

[21] وكالة وفا الاخبارية – الأسيرات الفلسطينيات رهن الاعتقال في سجون الاحتلال – الانترنت.

[22] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2018 – ديسمبر 2018 – ص89.

[23] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – مسح القوى العاملة الفلسطينية 2017 – نيسان/ابريل 2018 – ص64

الزواج الأول للنساء 19 سنة في الأراضي الفلسطينية, ويتساوى في كل من الضفة وقطاع غزة، علما بأن العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور 24 عام.

وفي هذا الجانب ، فإننا مع الرؤية التقدمية الرافضة للزواج المبكر انطلاقاً من التزامنا بضرورة استكمال تعليم الفتيات في الكليات والجامعات وتوفير الفرص لهن وفق مبدأ المساواة الكاملة مع الشباب ، وبالتالي فإننا نرفض فكرة الزواج المبكر الذي يؤدي إلى حرمان الفتاة من إكمال تحصيلها العلمي، وكذلك اشتراكها في سوق العمل بالإضافة إلي احتمالية الحمل والإنجاب في سن مبكرة وهذا أيضاً له انعكاسات سلبية على صحة الأم والطفل وكذلك يؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة للمرأة.

11- المرأة الفلسطينية وقانون العمل رقم "7" لسنة 2000:

قانون العمل رقم(7) تضمن العديد من المواد التي تنصف المرأة وتحسن من وضعها في العمل وجاء على ذلك في العديد من المواد هي:

- **المادة"2"** وتنص علي العمل حق لكل مواطن قادر عليه ، تعمل السلطة الوطنية علي توفيره علي أساس تكافؤ الفرص دون أي نوع من أنواع التمييز".
- **المادة "16"** ونصت علي :" يحظر التمييز في ظروف وشروط العمل بين العاملين في فلسطين ".
- **المادة "100"** وتنص " وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاها يحظر التمييز بين الرجل والمرأة".
- **المادة "101"** ونصت على "يحظر تشغيل النساء في :
  1. الأعمال الخطرة والشاقة التي يحددها الوزير.
  2. ساعات عمل إضافية أثناء الحمل والأشهر الستة التالية للولادة.
  3. ساعات الليل فيما عدا الأعمال التي يحددها مجلس الوزراء.
  4. **المادة "102" :**" علي المنشأة توفير وسائل خاصة بالعاملات".
  5. **المادة "103" بند "1" :**"للمرأة العاملة التي أمضت في العمل قبل كل ولادة مدة مائة وثمانين يوماً الحق في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع مدفوعة الأجر منها ستة أسابيع علي الأقل بعد الولادة ". وفي بند "2" لا يجوز فصل العاملة بسبب الإجازة المذكورة في الفقرة "1" أعلاه إلا إذا ثبت أنها اشتغلت بعمل آخر خلالها".
- **المادة "105"** ونصت علي :"وفقاً لمصلحة العمل يجوز للمرأة العاملة الحصول علي إجازة بدون أجر لرعاية طفلها أو لمرافقة زوجها".
- **المادة "106":**" علي المنشأة أن تعلق في مكان العمل الأحكام الخاصة بتشغيل النساء.

12- المشاركة السياسية للمرأة:

في الانتخابات التشريعية عام 2006، حصلت النساء ككل على سبعة عشر مقعداً من خلال النظام الملزم للقوائم النسبية، بواقع ستة مقاعد لحركة حماس، وثمانية لحركة فتح، وواحد عن كل من قائمة

الشهيد أبو علي مصطفى، وقائمة فلسطين المستقلة، وقائمة الطريق الثالث. ولم تحرز المرأة على صعيد الدوائر أي مقعد على الإطلاق. وبذلك تكون المرأة قد حصلت على نسبة أقل من 13% من عدد أعضاء المجلس التشريعي. وهي أفضل مما كانت عليه في المجلس السابق (انتخابات التشريعي في يناير 1996م) حيث فازت خمس عضوات من النساء فقط من مجموع 88 عضواً في المجلس أي بنسبة 5,6%. ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب التي طالبت به المرأة، وبالتأكيد أقل من نسبة 20% التي أقرت صيغة ملزمة للقوائم، علماً بأن المرأة الفلسطينية حظيت بكوتا نسوية في المجلس الوطني تراوحت بين 2% في سنة 1964م إلى 7.5% في آخر دورة للمجلس عقدها في غزة في سنة 1996م.

13- **المرأة الفلسطينية والقانون الأساسي[24]:**

أصبح القانون الأساسي الفلسطيني سارياً بتاريخ (2002/7/7) ومنه تستمد الحقوق الأساسية العامة والفردية، وبموجبه تتحدد طبيعة النظام السياسي.

وفيما يتعلق بالمرأة وحقوقها في المساواة والمشاركة المنصفة فقد أتي علي ذلك بعدة نصوص، وهذا ما ورد في نص المادة "10" في القانون والتي تنص علي :

1. حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.
2. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء علي الانضمام إلي الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان " وكاستنتاج فالقانون ضمن عدم التمييز علي قاعدة أن حقوق المرأة هي حقوق إنسان في المحصلة.

أما المادة (6) فقد نصت علي :" مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والمؤسسات والأشخاص".

فيما المادة (26) أكدت أن " للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم علي وجه الخصوص الحقوق الآتية:

1- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.
2- تشكيل النقابات والجمعيات والاتحاديات والروابط والأندية وفقاً للقانون:
3- التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.
4- تقلد المناصب والوظائف العامة علي قاعدة تكافؤ الفرص.

بالنسبة للقضايا القانونية الأخرى، التي تحمل في طياتها تمييزا واضحا ضد المرأة، أو سلبيات واضحة في نصوصها، فهي كثيرة ومتعددة، أهمها ذلك القانون المتعلق بالأحوال الشخصية، "فما زال نظام "الملة" العثماني مطبقا، حيث تدير كل مجموعة دينية شؤونها عبر دستور (قوانين) يسترشد بالمعتقدات الدينية

[24] الانترنت، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، دراسات متنوعة حول المرأة الفلسطينية، www.pnic.gov.ps

الخاصة بكل مجموعة، فللمسلمين محاكم شرعية تسترشد بالشريعة، وللمسيحيين ثلاث محاكم كنسية، وأما في مجال الأحوال الشخصية، فللعرف دور رئيسي في تحديد تصرف الأفراد ضمن المجموعة، وغالبا ما يعطل العرف القانون، وعلى سبيل المثال يسمح الشرع للنساء أن يرثن نصف نصيب الرجل، ولكن العرف السائد يفرض في كثير من الحالات على معظم النساء الفلسطينيات، سواء المسيحيات أو المسلمات التخلي عن حقوقهن لأشقائهن"[25].

وعند النظر في القوانين الجنائية ،"المتعلقة بجرائم الرغبة الجنسية، هناك اعتبار للظروف المخففة للزوج الذي يقتل زوجته إذا فاجأها وهي ترتكب الزنا في بيته، في حين أن هذه الاعتبارات المخففة لا تتوفر للمرأة، إذ من الممكن ان يحكم عليها بالموت لارتكابها الجريمة نفسها"[26].

بالطبع هناك الكثير من مظاهر التمييز والحرمان للمرأة المنصوص عليها في القوانين مثل "بيت الطاعة"، أو لم يصدر بشأنها أية قوانين حتى اللحظة ، كما "لا توجد قوانين رعاية اجتماعية تحمي المرأة من الفقر، أو تصون حقوقها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية بصورة مستقلة عن أقاربها الذكور"[27]، كما ينص على ذلك قانون التأمين والمعاشات . والإشكالية أن المرأة لا يحق لها أن تبحث عن عمل حسب رغبتها أو وفق حقها في ممارسة اختيارها الحر في هذا الجانب، بدون قيود أو تعقيدات الرجل، وفي حال وجدت عملا لها –في مؤسسات القطاع الخاص والزراعة خصوصا– فإنها لا تعامل مع نظيراتها أو زملائها من العمال على قاعدة المساواة من حيث الراتب أو الحقوق ... الخ.

وفي هذا السياق، فإن من المعروف، ورغم دخولنا إلى القرن الحادي والعشرين، فما زالت قوانيننا وأنظمتنا ومحاكمنا المدنية، تتعامل مع شهادة المرأة وفق نصوص الشريعة على أساس أنها تعادل نصف قيمة شهادة الرجل، وهو تمييز واضح ضد المرأة، لم يعد مقبولا، بأي معنى وتحت أي تبرير في هذا العصر، ولكن يبدو أن قضية تحرر المرأة في بلادنا لا تعكس روح وثقافة العصر، فهي قضية مرتبطة بعمق بالمظاهر السالبة للذهنية أو الوعي المتخلف في سياق العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بأنماطها المتباينة في إطار التخلف المجتمعي العام الذي لا يرى مكانا للمرأة سوى البيت والضغط عليها بشتى الوسائل، كالزواج الإكراهي الذي يتم في معظمه للصغار من البنات بصورة خاصة، ممن لا يملكن حرية الرأي أو القرار.

ثانيا: الواقع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية :

[25] مها أبو دية ، المحامي رجا شحادة–نحو المساواة والمرأة الفلسطينية–مصدر سبق ذكره–ص17.

[26] المصدر السابق –ص16.

[27] المصدر السابق –ص16.

- **مؤشرات حول عمالة المرأة : تشير** نتائج مسح القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة قد بلغت 19.2% عام 2017 (ما يعادل 254 ألف أنثى عاملة)، حيث بلغت القوى العاملة الفلسطينية منتصف عام 2017 (1,325 مليون عامل وعاملة)[28].

- **توزيع المرأة حسب النشاط الاقتصادي:**

جدول رقم 1: التوزيع النسبي للأفراد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والجنس ومكان العمل، 2017

النشاط الاقتصادي والجنس	مكان العمل			المجموع
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستعمرات	
كلا الجنسين				
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	**7.2**	**5.4**	**7.6**	**6.7**
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	**16.6**	**6.1**	**13.0**	**13.1**
البناء والتشييد	**13.0**	**5.8**	**61.6**	**17.2**
التجارة والمطاعم والفنادق	**24.1**	**21.0**	**11.2**	**21.6**
النقل والتخزين والاتصالات	**6.5**	**8.4**	**2.4**	**6.5**
الخدمات والفروع الأخرى	**32.6**	**53.3**	**4.2**	**34.9**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
ذكور				
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	6.7	5.8	7.6	**6.5**
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	17.4	6.5	13.1	**13.5**
البناء والتشييد	15.8	6.6	62.5	**20.0**
التجارة والمطاعم والفنادق	26.6	23.2	11.1	**23.3**
النقل والتخزين والاتصالات	7.4	9.4	2.4	**7.3**
الخدمات والفروع الأخرى	26.1	48.5	3.3	**29.4**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
إناث				
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	9.5	2.6	8.2	**7.7**
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.2	3.8	8.6	**10.7**
البناء والتشييد	0.8	0.7	6.2	**0.9**
التجارة والمطاعم والفنادق	13.6	6.9	18.9	**11.9**
النقل والتخزين والاتصالات	2.6	1.8	0.0	**2.4**
الخدمات والفروع الأخرى	60.3	84.2	58.1	**66.4**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2018 ، ديسمبر 2018 – ص89

[28] **مسح القوى العاملة الفلسطينية السنوي 2017 – الصادر في ابريل 2018 – (ص 51-53)**

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يستحوذ على الجزء الأعظم من عمل المرأة حيث بلغ 66.4% في العام 2017 أي أن أكثر من نصف النساء في الأراضي الفلسطينية يتركز عملهن في مجال الخدمات مثل (معلمة، سكرتيرة، مراسلة، نادلة، عاملة نظافة، آذنة، كوافيرة،...) إلخ. أما في قطاع الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك، فقد بلغت نسبة العاملات 7.7%، ثم يليه قطاعي التعدين والصناعة بنسبة 10.7% ثم التجارة والمطاعم بنسبة 11.9% وأخيراً قطاع البناء والتشييد 0.9%، والنقل والتخزين بنسبة 2.4%.

وفي إطار قطاع الخدمات نجد أن قطاع التعليم يستحوذ على الجزء الأكبر منه ثم يليه الصحة والشؤون الاجتماعية وفي إطار قطاع الصناعة فالجزء الأكبر يرتكز منه على عمل الخياطة ومن ثم على صناعة المواد الغذائية.

البطالة (حسب معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية)[29]:

أشارت النتائج بأن معدل البطالة بلغ 28.4% خلال عام 2017 من مجموع المشاركين في القوى العاملة في فلسطين، بواقع 23.2% بين الذكور مقابل 48.2% بين الإناث. كذلك فقد تركزت أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15–24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة 44.7%، بواقع 38.7% للذكور و70.8% للإناث.

أما على صعيد معدل البطالة حسب المنطقة، فقد أشارت النتائج بأن معدل البطالة في الضفة الغربية بلغ 18.7%، بواقع 15.6% بين الذكور مقابل 32.1% بين الإناث. وقد تركزت معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15–24 لكلا الجنسين حيث بلغت 31.2%، بواقع 26.7% بين الذكور مقابل 55.1% بين الإناث في نفس الفئة العمرية.

وفي قطاع غزة بلغ معدل البطالة 44.4%، بواقع 36.6% بين الذكور مقابل 69.1% بين الإناث. كما بلغ أعلى معدل بطالة بين الشباب للفئة العمرية 15–24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت 65.2%، بواقع 58.6% بين الذكور مقابل 87.9% بين الإناث في نفس الفئة العمرية.

[29] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – مسح القوى العاملة 2017 – نيسان /ابريل 2018 – ص34.

معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر حسب المحافظة والجنس، 2017

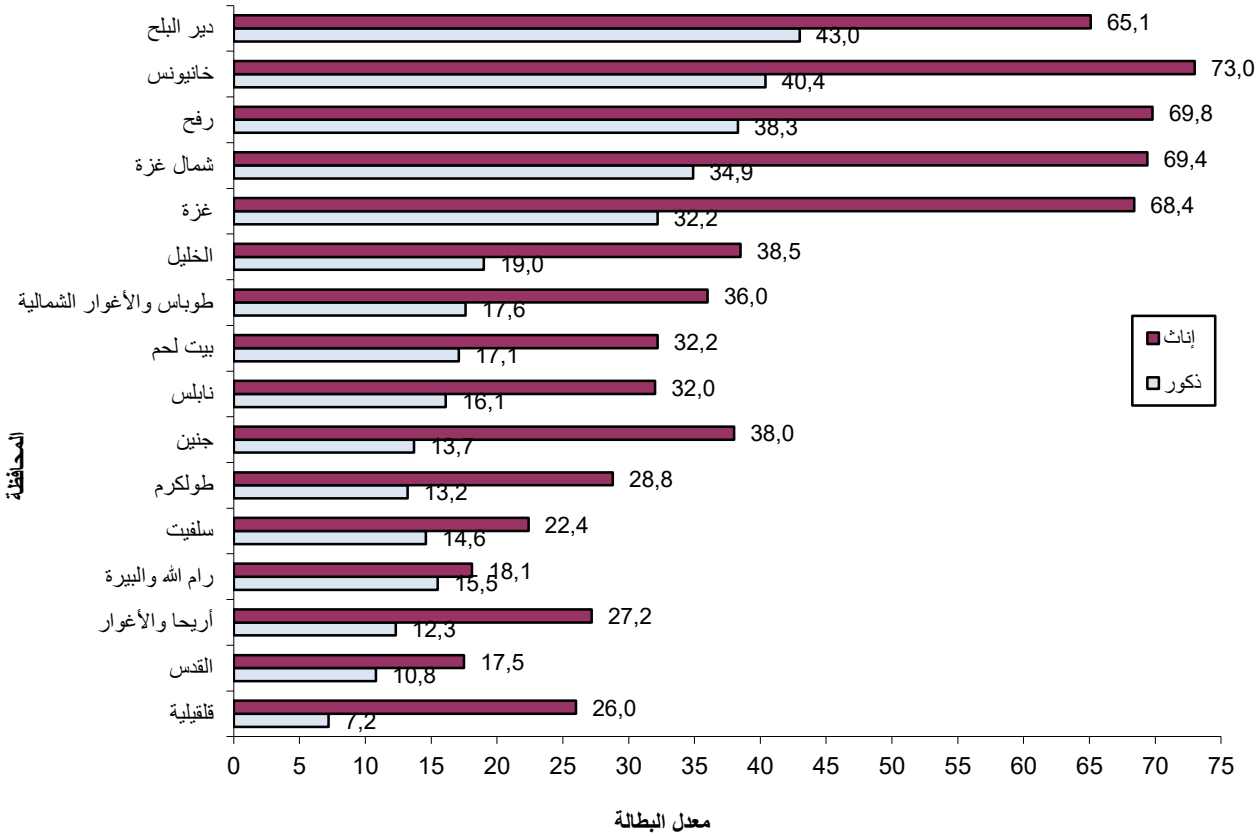

جدول رقم 2: معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2014-2017

الجنس وعدد السنوات الدراسية	2014	2015	2016	2017
كلا الجنسين				
0	15.3	14.7	24.7	17.6
1-6	25.8	25.0	26.7	24.9
7-9	24.6	23.5	22.9	22.6
10-12	24.1	23.4	24.1	24.9
13+	31.6	29.9	31.5	33.6
المجموع	26.9	25.9	26.9	27.7
ذكور				
0	28.1	21.0	31.5	21.0
1-6	29.2	27.1	27.8	26.0
7-9	25.9	24.1	22.4	22.4
10-12	24.6	23.2	22.8	23.7
13+	19.1	18.6	19.1	19.7
المجموع	23.9	22.5	22.2	22.5
إناث				
0	3.6	6.5	12.7	9.7
1-6	6.5	9.7	16.5	14.7
7-9	11.1	17.0	29.0	25.0
10-12	18.6	25.1	35.5	37.0
13+	50.6	48.0	50.6	54.2
المجموع	38.4	39.2	44.7	47.8

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – فلسطين في أرقام 2017 – سنة الإصدار آذار/مارس 2018 – ص18

ومن الملاحظ هنا أن نسبة مشاركة المشتغلات الإناث في الضفة الغربية تفوق مثيلاتها في قطاع غزة، بالرغم من أنها منخفضة جداً إذا ما قورنت مع نسبة المشتغلين الذكور ولكنها بالنسبة لقطاع غزة فهي مرتفعة نسبياً.

جدول رقم 3 : التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الضفة والقطاع حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية ومكان العمل، 2017

الجنس وعدد السنوات الدراسية	مكان العمل			
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستعمرات	المجموع
ذكور				
0	0.5	0.5	0.2	**0.4**
1-6	9.3	10.0	11.1	**9.8**
7-9	21.9	19.3	26.3	**21.8**
10-12	38.9	34.5	47.1	**38.8**
13+	29.4	35.7	15.3	**29.2**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
إناث				
0	1.4	0.4	1.9	**1.2**
1-6	7.8	2.1	9.9	**6.4**
7-9	9.7	7.6	11.2	**9.1**
10-12	21.1	12.3	29.5	**18.9**
13+	60.0	77.6	47.5	**64.4**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**
كلا الجنسين				
0	0.6	0.4	0.3	**0.5**
1-6	9.0	8.9	11.1	**9.2**
7-9	19.6	17.8	26.1	**19.9**
10-12	35.5	31.6	46.8	**35.8**
13+	35.3	41.3	15.7	**34.6**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة 2017 ، ص70

جدول رقم 4 : التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الضفة والقطاع حسب الجنس والمهنة ومكان العمل، 2017

الجنس والمهنة	مكان العمل			
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	المجموع
ذكور				
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	5.0	2.4	2.0	3.8
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	20.0	31.5	1.6	20.7
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	20.2	25.2	6.2	19.6
العمال المهرة في الزراعة والصيد	4.0	1.7	0.7	2.8
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	20.3	10.9	45.8	21.3
مشغلو الآلات ومجمعوها	12.5	9.5	7.6	10.9
المهن الأولية	18.0	18.8	36.1	20.9
المجموع	100	100	100	100
إناث				
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	4.0	3.9	1.8	4.0
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	52.5	74.3	44.5	58.1
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	16.2	10.6	16.2	14.8
العمال المهرة في الزراعة والصيد	8.2	2.0	–	6.4
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	6.1	4.1	5.2	5.6
مشغلو الآلات ومجمعوها	4.9	0.3	6.8	3.7
المهن الأولية	8.1	4.8	25.5	7.4
المجموع	100	100	100	100
كلا الجنسين				
المشرعون وموظفو الإدارة العليا	4.8	2.7	2.0	3.8
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	26.1	37.2	2.3	26.3
عمال الخدمات والباعة في الأسواق	19.4	23.3	6.3	18.9
العمال المهرة في الزراعة والصيد	4.8	1.8	0.7	3.4
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	17.6	10.0	45.2	18.9
مشغلو الآلات ومجمعوها	11.1	8.3	7.6	9.8
المهن الأولية	16.2	16.7	35.9	18.9
المجموع	100	100	100	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة 2017 – نيسان/ابريل 2018 ، ص73

ويتضح مما سبق أن الفنيات والمتخصصات والكاتبات شكلن أعلى نسبة للمشتغلات الإناث، فيما لم تتجاوز نسبة الإناث المشتغلات في المراتب العليا للسلم المهني 2.2% ، أما العاملات في الزراعة فيأتين في المرتبة الثانية من مجموع العاملات .

ثالثا: الواقع التعليمي للمرأة:

1. **التعليم الأساسي والثانوي :** بلغ عدد الطلبة في جميع المدارس الفلسطينية في مطلع العام الدراسي 2018/2017 ما مجموعه 1,253,238 طالباً و طالبة[30]، يتوزعون بنسبة 58.1% في الضفة الغربية و41.9% في قطاع غزة، وتشكل الإناث نسبة 50.4% من جميع الطلبة. فيما بلغ عدد طلبة رياض الأطفال 81,316 طفل في الضفة الغربية ، و 69,534 طفل في قطاع غزة، تشكل الإناث نسبة 48.2% منهم، ويتوزعون بنسبة 66.5% من الضفة الغربية ونسبة 33.5% من قطاع غزة، علماً بأن عدد رياض الأطفال 1,263 روضة في الضفة ، و 691 روضة في قطاع غزة [31].

جدول رقم 5 : عدد المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة، العام الدراسي والمرحلة، 2018/2017-

المنطقة والعام الدراسي	رياض أطفال	المرحلة		
		المجموع	أساسية	ثانوية
الضفة الغربية وقطاع غزة				
2017/2016	1,808	2,963	1,994	969
2018/2017	1,954	2,998	1,795	1,203
الضفة الغربية				
2017/2016	1,195	2,249	1,427	822
2018/2017	1,263	2,269	1,275	994
قطاع غزة				
2017/2016	613	714	567	147
2018/2017	691	729	520	209

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب فلسطين الاحصائي 2018 – اصدار ديسمبر 2018 – ص104

2. **التعليم الجامعي:** بلغ عدد الطلبة المسجلين للعام 2017/2016 في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية (الجامعات) 207,362 طالب وطالبة، تشكل الطالبات نسبة 61.4% منهم بمقدار 127,370 طالبة، فيما يشكل الطلاب نسبة 38.5% منهم بمقدار79,992، أما بالنسبة لكليات

[30] **الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب فلسطين الاحصائي 2018 – ديسمبر 2018 – ص101**

[31] **المصدر السابق – كتاب فلسطين الاحصائي 2018 – ص105-106**

المجتمع ، فيبلغ عدد الطلبة والطالبات 11,053 طاب وطالبة، موزعين إلى إناث 5,662 طالبة بنسبة 51.2% و 5,391 طلب بنسبة 48.7%[32].

بلغت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 3.3% عام 2017 تتوزع بنسبة 1.7% للذكور و5.0% للإناث. ونسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى 17.3% تتوزع بنسبة 16.2% للذكور ونسبة 18.4% للإناث.

أما نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة فتبلغ 5.1% عام 2017 تتوزع بنسبة 5.3% ذكور و 4.8% للإناث.

فيما يلي جدول توضيحي للحالة التعليمية في الضفة وقطاع غزة لعام 2017[33]:

جدول رقم 6 : التوزيع النسبي للسكان في الضفة والقطاع (15 سنة فاكثر) حسب الحالة التعليمية، المنطقة والجنس، 2017

الحالة التعليمية	الضفة الغربية وقطاع غزة			المنطقة					
				الضفة الغربية			قطاع غزة		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث
أمي	3.3	1.7	5.0	3.6	1.7	5.5	3.0	1.7	4.3
ملم	5.1	5.3	4.8	5.5	5.3	5.8	4.3	5.2	3.4
ابتدائي	11.7	13.4	9.9	12.6	14.2	10.9	10.3	12.1	8.4
إعدادي	33.4	35.7	31.2	34.1	37.0	31.1	32.3	33.7	30.9
ثانوي	23.4	22.0	24.8	22.3	21.8	22.9	25.0	22.3	27.8
دبلوم متوسط	5.8	5.7	5.9	5.2	4.9	5.4	6.8	6.8	6.7
بكالوريوس فأعلى	17.3	16.2	18.4	16.7	15.1	18.4	18.3	18.2	18.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب فلسطين الاحصائي 2018– اصدار ديسمبر 2018 – ص114

أشير إلى أن نسبة الأمية في الضفة والقطاع تعتبر الأقل في العالم حيث بلغت نسبة الأمية في الوطن العربي عام 2018 حوالي 19% وبلغ عدد الاميين نحو 68,780,000 نسمة 59% منهم اناث، علماً بأن عدد سكان الوطن العربي عام 2018 بلغ 360 مليون نسمة.

إن استعراض أوضاع النساء العاملات في النشاط التعليمي بمختلف مجالاته ومؤسساته يبين أن أعداد المعلمين أعلى من أعداد المعلمات في مختلف المؤسسات، باستثناء رياض الأطفال، رغم أن التعليم من المهن

[32] **المصدر السابق – كتاب فلسطين الاحصائي 2018 – ص112**

[33] **المصدر السابق – كتاب فلسطين الاحصائي 2018 – ص114**

التي تقبل عليها المرأة، كما يلاحظ أن عدد المعلمين الحاصلين على شهادات جامعية أعلى بكثير من المعلمات، وتتراجع نسبة الإناث بصورة أكبر مع ارتفاع درجة المؤهل العلمي مثل الماجستير والدكتوراه (أقل من7%)، كما نلاحظ أن العدد الأكبر من النساء العاملات في المؤسسات التربوية متخصصات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، صحيح أن هذا المجال هو الأقرب إلى وضع المرأة ودورها –في حدود واقعها الراهن حتى الآن– في مجتمعنا، إلا أن هناك أسبابا ومعوقات تحول دون تخصص المرأة في المجالات العملية والعلمية الأخرى، وترتبط بالأسرة، أو النظرة لدور المرأة، لكنها في التحليل الأخير مرتبطة بحالة تطور المجتمع وتخلفه الراهن كمعوق رئيسي يحول دون حرية المرأة في اختيار مسارها العلمي والعملي في آن معا.

رابعاً : الواقع الصحي للمرأة الفلسطينية

من الضروري التركيز علي الحقوق التالية للمرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

1. الحق، أسوة بالرجل في حصول المرأة علي أعلي مستوي ممكن من الرعاية الصحية بغض النظر علي وضعها الطبقي أو العائلي أو عمرها أو مستوي تعليمها أو أي اعتبار يتعلق بالمعتقد أو اللون.
2. الحق في أن تشمل العناية وضعها الصحي والجسمي والاجتماعي (أي الرعاية الشاملة)
3. الحق في أن تكون العناية مؤمنة ومتوفرة لجميع النساء.
4. الحق في الحصول على كل المعلومات الطبية والعلمية التي تساعدها على اتخاذ القرار.
5. الحق أن تعامل باحترام أثناء تلقي الرعاية الصحية.
6. الحق في التشاور في كل مراحل العلاج، في السرية والكتمان واحترام الخصوصية عند تلقي العلاج.

خامساً : المرأة الفلسطينية والإعلام

في هذا المجال ، برز دور المرأة الفلسطينية ، كوجه إعلامي متميز، ارتبط بتطور الأحداث السياسية والمجتمعية في إطار الصراع مع العدو الصهيوني ، إلى جانب ارتباطه بالتطور المهني المتخصص عبر عمل المرأة في عدد كبير من الفضائيات ووسائل الإعلام المتنوعة ، وفي هذا السياق، أشير إلى بروز العديد من الإعلاميات الفلسطينيات في مجال المراسلة والتصوير والفضائيات والصحافة والإذاعة ، بالإضافة إلى ظهور عدد الصحف والمجلات نسائية منها "صوت النساء" ومجلة ينابيع الصادرة عن جمعية المرأة العاملة، والمواقع الالكترونية ، حيث نلاحظ تزايد انتشار الكتابة النسائية ، علاوة على التقارير الصحفية .

- وبصدور صحيف الأيام والحياة والقدس في الضفة ، وصحف فلسطين والاستقلال ، بالإضافة إلى الصحافة الالكترونية، ازدادت الفرص للأقلام النسائية والإعلاميات الفلسطينيات للكتابة وفتح المجال للمراسلات، والمصورات الصحافيات للعمل في صحف يومية تصدر محلياً.

- كما كان لإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية (صوت فلسطين وتلفزيون فلسطين) وترخيص عدد كبير من محطات التلفزة والإذاعة المحلية الخاصة دوراً كبيراً في بروز عدد من الإعلاميات الفلسطينيات كمذيعات ومراسلات ومصورات وإداريات في مواقع صنع القرار..
- ومع انتشار المحطات الفضائية العربية، واهتمامها في الشأن الفلسطيني أتيحت الفرصة لعدد من الإعلاميات الفلسطينيات في العمل مع هذه الفضائيات العربية كمراسلات من فلسطين، برزن بشكل جلي وواضح خلال انتفاضة الأقصى والعدوان الصهيوني على قطاع غزة ديسمبر 2008 ويناير 2009، وتموز 2014 إلى جانب دورهن في تغطية حملات التضامن العالمي لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، ولجان مقاومة التطبيع ومقاطعة البضائع الإسرائيلية ، ولجان حق العودة، والعديد من النوادي والجمعيات النسوية والثقافية في الضفة وقطاع غزة والشتات.

تحية إلى كل أخواتنا ورفيقاتنا المناضلات من أجل التحرر والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية .. تحية إلى روح شهيدات فلسطين والوطن العربي اللواتي جدن بأنفسهن ليس من اجل الوطن فحسب بل من اجل مستقبل جنسهنّ أيضا ... وتحية إلى كل "ضلعٍ أعوج" أَسموه حوّاء .. وما أَعوَجْ منه إلا اعوجاج العقل الرجعي الظلامي المتخلف واليميني.

المجد للشهيدات ، ووردة حمراء قانية لكل الاخوات والرفيقات والصديقات .. وكل عام وأنتن بخير